

3. أنواع التخطيط:

1.3. التخطيط الاجتماعي:

يهتم هذا النوع بتنسيق خدمات المجتمع بعد الكشف عن حاجاته وهذا يبرز أهمية اعتماد هذا النوع من التخطيطات على العديد من الدراسات والبحوث للوقوف على كافة نواحي الوظائف الاجتماعية للقيام بعملية التخطيط ووضع قواعدها.

2.3. التخطيط الوظيفي:

ويقوم هذا التخطيط على حصر مكانات البيئة (موضوع التخطيط) ومواردها الطبيعية والإنسانية والثقافية والاجتماعية وذلك قصد رفع مستوى الأفراد والجماعات في مختلف الميادين وهذا النوع من التخطيط ينقسم إلى أقسام أهمها:

أ. التخطيط الاقتصادي:

يهدف إلى تحقيق أقصى زيادة في معدلات التنمية الاقتصادية والعمل بالوسائل الممكنة على توفير الرفاهية للمجتمع مع إشراك أفراد الشعب في المشروعات الاقتصادية.

ب. التخطيط الثقافي:

عن طريق النوع يمكن توفير حد معقول من الثقافة للأفراد الشعب، يساعدهم على التكيف مع مقتضيات التغيرات الجديدة في المجتمع الذي يعيشون فيه.

ج. التخطيط الطبيعي:

من خلال يتم استغلال موارد البيئة وتوزيع السكان على جهات الإقليم توزيعها يؤدي إلى تعادل السكان مع الموارد القائمة فيه.

د. التخطيط الإداري:

هو عبارة عن برنامج لتنفيذ مشروعات الخطة وتنسيق العلاقات في مختلف أوجه التخطيط في كافة الميادين لضمان وصول الخدمات إلى أصحابها يأتي التخطيط بالفائدة المرجوة منه.

ويرى "لورن" ضرورة ارتكاز مشروعات التخطيط على أسس إدارية متينة تساعد على وضع خطة بعيدة المدى تتضمن مشروعات تستهدف رفع مستويات الأفراد وعلاج مشكلات الأفراد.

4. أهداف التخطيط:

يهدف التخطيط الحضري للارتقاء بمعظم الترتيبات المساهمة لإجراء المدينة المترابطة وتحسين الظروف البيئية الطبيعية في الموقع الذي بينت المدينة وفي المناطق المحيطة في حدودها ما يمكن جمعه من أوام وتشييد المباني وتخطيط الأحياء والخدمات وإقامة البنايات السكنية والمدروسة الملائمة صحية واجتماعية وثقافية مختلفة من الأفراد التي تمكنهم من إشباع احتياجاتهم الأساسية البيولوجية منها السيكولوجية والاجتماعية حتى يتمكنوا من أداء أدوارهم المختلفة.

ولهذا نجد أن الأستاذ أحمد رشوان يرى: أنه يجب على التخطيط أن يحقق:

- ❖ التناسب بين عدد سكان المدينة وحجمها ومساحتها الجغرافية.
- ❖ التناسب بين حجم السكان ووظيفة المدينة التي تقوم بتحقيق أنماط الاتصال المختلفة.
- ❖ تخصيص مناطق الأسواق وأماكن انتظار العربات بحيث تكون هذه المناطق في متناول مناطق أخرى ويضيق "أحمد النكلاوي".
- ❖ العمل على القضاء أو التحقيق من الآثار السيئة المركزية والسيطرة الاجتماعية وما يرتبه بها من ظواهر تؤثر في هيكل المباني الملف في أبعاده المختلفة للنمط الاجتماعي للمدينة.

مقياس التخطيط الحضري

❖ تحقيق أنواع من التوازن بين الجوانب المادية القائمة في المدينة وبين الطبيعة الاجتماعية الأخلاقية والثقافية التي يقوم عليها النسق البنائي الاجتماعي للمدينة كظاهرة اجتماعية حضارية يدعم وجودها ما قرره علماء الاجتماع الحضري على اختلاف مفاهيمهم.

❖ ربط المدن الفرعية أو المدن التوابع بالمدينة الكبيرة بحيث تصبح هذه المدن مدنا مكملة للمدينة الأم.

❖ إقامة البيئة المناسبة اجتماعيا ونفسيا وعضويا لمساعدة الكائن الحي على استمرار حياته ككائن أخلاقي.

5. مبادئ التخطيط:

هناك مجموعة من الشروط الأساسية يجب الأخذ بها عند وضع المخطط ومن أهمها:

1.5. الواقعية:

هو الأساس والتقدير الموضوعي الدقيق لهذه الإمكانيات وتبرز أهمية هذا المبدأ عندما تتصور أن خطة ما قد بنيت على أساس تقديرات غير حقيقية للواقع فإن هذه الخطة تكون عرضا للانهياب في أي لحظة.

2.5. الشمول:

أن تتضمن الخطة كافة القطاعات الأساسية داخل المجتمع ويقصد بالشمول أخذ جميع جوانب المشكلة التي يخطط بها.

3.5. المرونة:

فمرونة الخطة تجعل عملية التنفيذ مأمونة وما يسر لحل المشكلات الطارئة.

4.5. تحديد الأولويات:

مقياس التخطيط الحضري

والمقصود ومراعاة الأفضلية والأسبقية القائمة على درجة أهمية الأعمال والمشروعات أو البرامج أو

الخدمات أو غيرها.

5.5. التعاون والتنظيم والتنسيق:

لا شك أن نجاح أي مشروع يعتمد على التعاون والتنسيق باعتبارهما عاملين عامتين أساسيتين

تتمثلان في الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف العامة فالتعاون في التخطيط واجب على الأجهزة الرئيسية

منها والمحلية.

6.5. التكامل:

يرتبط بالشمول فاللحظة السليمة تتألف من مجموعة متكاملة وظيفتها من المشروعات التي تساهم

كل منها في النجاح للمشروعات الأخرى.

7.5. تقدير الظروف الخارجية:

إن التخطيط يقوم على أساس دراسة الحاجات والإمكانات والموارد دراسة حقيقية واقعية متكاملة وشاملة

مع ملاحظة جميع الظروف الداخلية، كما يجب مراعاة الظروف والعوامل الخارجية لضمان نجاح اللحظة

وعدم حدوث عقبات فيما بعد.

6. معوقات التخطيط الحضري:

1.6. النمو الديمغرافي:

أدت الكثافة السكانية في المدن إلى ظهور العديد من المشكلات في مقدمتها مشكلة السكان وهذا النمو السريع للسكان عرف زيادة ملحوظة في السنوات الحديثة خاصة مدن شرق أوروبا وفي بلدان أمريكا وشمال إفريقيا وبعض بلدان آسيا وتعرف هذه البلدان انخفاضا مستمرا في معدلات الوفيات مع معدلات المواليد، وتعرف الدول العربية هي أيضا ارتفاعا في عدد المواليد لكل ألف من السكان إلى حوالي 75% من الدول يزيد معدل المواليد على 45 لكل ألف من السكان أو 45%.

ويقول علي عبد الرزاق جبلي أن النمو الديمغرافي يعود إلى عودة عوامل:

أ. تحسين مستويات المعيشة، زيادة مواد الغذاء وظروف التغذية.

ب. التقدم والمعرفة التكنولوجية المطبقة في الصحة العامة.

ويضيف حسن الساعاتي دور:

ج. الثورة الصناعية التي سهلت المواصلات الحياة بصفة عامة.

د. استغلال الأراضي الجديدة، الأمر الذي أدى إلى تهيئة أماكن جديدة لعدد كبير من السكان أما

في الجزائر فيعود تزايد السكان لعدة أسباب:

❖ ارتفاع مستوى المواليد.

❖ ارتفاع مستوى الخصوبة

❖ الدخل والرفاهية

❖ معدلات الزواج

❖ التنظيم الاجتماعي والاعتقاد الديني

مقياس التخطيط الحضري

ونستطيع القول أن كل هذه العوامل المؤدية إلى النمو الديمغرافي مشابهة في كل الدول النامية وترجع كلها إلى التطور التكنولوجي وتطور الصحة العامة إلى جانب الاعتقاد الديني.

2.6. الهجرة:

لقد أدت الهجرة إلى خلق مشاكل عديدة نظرا لتأثيرها الكبير في الجانب الاقتصادي والاجتماعي للمدن الحضرية وتعد الهجرة الريفية الحضرية من أشهر أنواع الهجرات وأوضحها، حيث فيها انتقال الأفراد من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وتزداد الظاهرة داخل المدن، وقد تبين أن مشكل الهجرة من الريف إلى المدينة تركت أثرها في استقرار المجتمعات الريفية الحضرية ونموها إلى جانب الخدمات الهامشية والمساكن القصدية.

وقد كان لهذه الهجرة دورا كبيرا في اختلال المدن وتسرب العديد من المشكلات كالانحراف والبطالة فمدينة نيويورك مثلا: تحتوي على 15 مليون نسمة وتزايد بنحو 03 مليون نسمة في 20 سنة الواقعة بين سنوات 1940 و 1960، ومن الأمثلة الجيدة والحديثة على جذب المهاجرين لمدينة "برازيليا" (عاصمة البرازيل) والتي اندفعت نحوها تيارات هجرة قوية، ففي سنة 1956 كان لا يتعدى سكانها 6000 نسمة لكن من بعد أصبح عدد سكانها 01 مليون بعد إن كانت قبل ذلك 10 سنوات خالية تماما من السكان.

أما في مصر الفترة ما بين 1917 و 1976 التي تمثل فترة طولها 259 عاما أي ما يزيد على نصف قرن تقريبا قد بلغت فيها زيادة السكان 25% وهي زيادة كبيرة.

أما في الجزائر فالهجرة مرتبطة بالاستعمار الفرنسي لأنه اتخذها كسياسة من السياسات الاستعمارية حيث يقوم بتهجير سكان الأرياف لمنع مساعداتهم للمجاهدين وحتى بعد الفترة الاستعمارية كان للمعمرين

مقياس التخطيط الحضري

دور للهجرة إلى المدينة حيث كان للخروج الجماعي للمعمرين الأوروبيين من البلاد سببا في زيادة الهجرة وهذا الحاجة إلى من يحل محلهم في مختلف النشاطات التي كانوا يشغلونها.

وقد بلغ تزايد المدن خلال تلك الفترة أي ما بين عامين (1962 و 1966) واستنادا إلى الإحصاء السكاني لسنة 1966 هو 600000 نسمة أي ما يعادل 150000 ألف في السنة، وقد توصل "برونان" حسب ما جاء في كتاب الهجرة الريفية في الجزائر لـ: "عبد اللطيف بن أنشهو" إلا أن الهجرة قدرت بحدود 55 ألف نسمة خلال الفترة الممتدة ما بين 1966 و 1973 وقياسا على هذه المعطيات قدرت 65 ألف نسمة خلال الفترة الممتدة ما بين 1973 و 1977.

إن الزيادة في حجم الهجرة السنوية أدت إلى تزايد معدل سكان المدن بعد أن استقر خلال الفترة الممتدة ما بين 1966 و 1969 على نسبة 3.2% المساوية علميا لنسبة التكاثر السكاني ذاتها وارتفعت الزيادة بـ: 3.4% خلال الفترة الممتدة ما بين 1969 و 1971 وإلى 5.25% خلال الفترة الممتدة ما بين 1972 و 1974.

ومن هنا نستطيع القول بأن الاستعماري هو الدافع من الريف إلى المدينة إل جانب انتقال سكان المناطق الريفية لسد الفراغ تركه الفرنسيين بعد رحيلهم ومن ثم الانتقال من الزراعة إلى العمل في المراكز الإدارية وفي المصانع كما أن هناك عوامل أدت إلى الزيادة في الهجرة ونذكر على إلى الخصوص عاملي الطرد والجذب.

❖ عامل الطرد والجذب:

مقياس التخطيط الحضري

إن هناك عدة أسباب أدت إلى الهجرة من الريف إلى المدينة لذا من الصعب تحديد السبب الأكثر تأثيراً من السكان ومن هذه الأسباب هناك الطاردة الجاذبة أما الأسباب الطاردة فهي ترتبط بالريف والجاذبة فهي ترتبط بالمدينة.

أ. الأسباب الطاردة:

تؤدي شدة تأخر الريف إلى البطالة ومنه يهاجر الأفراد الذين لم تتح لهم الفرصة للعمل في الريف فيتجهون إلى المناطق الأخرى بحثاً عن الرزق، تؤدي بعض الكوارث كالجفاف أو الفيضانات إلى خروج الريفيين من قراهم للاستيطان بمناطق جديدة.

تقنية الملكية وهذا عن طريق الإرث بحيث تتوازن الأرض عبر الأجيال إلى أن تتصل إلى مرحلة معينة من التشبع.

الطبيعة الموسمية للعمل الزراعي بحيث هذه الموسمية في الزراعة تحدث فترة فراغ بين بذر الحصول وحصد هذا ما بين يتيح فرصة الهجرة إذا لم يكن هناك عمل في مجال آخر في الريف.

ب. الأسباب الجاذبة:

يؤدي ظهور مصادر جديدة للرزق في بعض المدن إلى جذب الريفيين إلى تلك الجبهات. وجود الجامعات والمدارس بالمدن يؤدي إلى هجرة سكان الريف إليها لاستفادة أبنائهم منها ومن ثم التحصل على تعليم أفضل.

تجمع الخدمات الاقتصادية والاجتماعية في المدينة.

تغري مناهج المدينة سكان الريف لأنهم محرومون منها في أرياف فتزداد رغبتهم في الهجرة نظراً للتباين الاقتصادي والحضري بين الريف والمدينة.

وأهم الأسباب التي ساعدت على تقاوم الهجرة هو تطور المواصلات بين الريف والمدينة.

مقياس التخطيط الحضري

كما أن الحضرية تعد عاملاً أساسياً لما تتميز به من ميزات عصرية في جذب العديد من الريفيين يقول عمار بوحوش "إن الحضرية عامل جذب للمهاجرين إلى المدن بغية تحسين الحالة الاجتماعية قصد الحصول الكفاءة الفنية التي تفتح مجال الترقية الاجتماعية أمام الأفراد وإلى جانب هذا تعتبر الخدمة العسكرية بالنسبة للباب بداية حياة جديدة حيث يواجهون العملية ويعيشون تحت نظام عسكري يراعي فيه القيام بالواجب يتأثر من خلاله الشباب بما يشاهده بالتالي يصعب عليهم الانسجام مع الحياة التي تقوم أساساً على الطاعة العمياء للأقرب والنتيجة هي أن الشباب الذي أدى الخدمة العسكرية يسعى للتهرب من القرية والهجرة إلى المدن الكبرى لنيل الحرية الفردية وبناء مستقبله بنفسه يتماشى وورغبته.

3.6. أزمة السكن:

يرى المخطط أن المسكن ليس المسكن مجرد مكان للإقامة وليس أداء ذات قيمة معينة مثل وسائل النقل والعمل وإنما هو قيمة مركزية تجعله غاية أكثر منه وسيلة لغاية، ولذلك فالمسكن تأثير مباشر في حياة الفرد من كافة الجوانب، فيمكنه أن يؤثر في صحته وقدرته على الكسب ويؤثر ذلك علاقاته الاجتماعية وإمكانياته المادية والمالية وكذا في معنوياته إلى كونه يؤثر في المجتمع الذي يعيش فيه، وانطلاقاً فقد عدت قضية المكان الحضري واحدة من القضايا المحورية التي تشغل عام الاجتماع والمخطط الحضري ومسؤول التنفيذ على السواء ذلك أن الهدف في توفير الإسكان لا ينحصر في مجرد إقامة أو تشييد مباني صماء في المدن، لكن ارتباط هذه القضية بالحاجات الاجتماعية التي ينبغي أن يعيشها المجتمع، جعلها تأتي في مقدمة الجوانب التي يجب أن يبذل فيها الجهد وتصميم الخطط وأبعد من ذلك فإنه في بعض الحالات ينظر إلى إشباع الجانب على المستوى المحلي، فالمسكن يعلب دوراً أساسياً في الحياة الحضرية وذلك خاصة لأنه إطار العلاقات الأسرية ومجالاً للتنشئة الاجتماعية ومن هنا فالمسكن الملائم عنصر جذب للأفراد

مقياس التخطيط الحضري

والأسرة بينما يدفع السكن غير الملائم لإشباع حاجاتهم بعيدا عنه، وقد يترتب عن ذلك مشكلات يصعب مواجهتها.

فكان المسكن المكان المقدس الذي تلبي فيه الحقوق وتمارس فيها الواجبات فهو امي الفرد من المخاطر وجامع الشمل وموفر الشروط الضرورية لكل الذين يأويهم من صحة وسلامة مادية وقد أدى النمو الديمغرافي الهائل والهجرة الريفية إلى بروز أزمة السكن، حيث يعاني العالم الآن أزمة إسكان حادة حتى أن آلاف من البشر لا يجدون مسكنا، ففي الهند أكثر من ربع مليون شخص بلا مأوى وفي كثير من الدول النامية يعي الناس في الأكواخ من الصفيح والمقابر أو في القوارب وقد تتكدس عائلات في كوخ واحد، أو حجرة واحدة أو بيت آيل للسقوط.

وكثيرا ما تتهار البيوت القديمة الشعبية في الدول النامية، ولا يجد للأحياء منهم مكانا يأويهم سوى الخيام، وترجع هذه الأزمة إلى الأساليب التالية:

- أ. زيادة عدد السكان بهذا المعدل الكبير، وتتوالى الزيادة بطريقة أساسية، وعدم زيادة المساكن بنفس النسبة.
- ب. نقص المواد الخام المستعملة في البناء مباشرة أو المصنعة من أجل البناء من جديد أو اسمنت وخزف وأخشاب وأدوات كهربائية وزجاج.
- ج. ما يتطلبه إنشاء الأحياء الجديدة من نفقات مضاعفة بسبب ارتفاع كل شيء، وخاصة أراضي وسواء داخل المدن أو خارجها.
- د. هجرة آلاف الريفيين إلى المدن وزيادة الطلب من المساكن على المعروض منها.
- هـ. هدم الكير من البيوت في الحروب التي حفل بها النصف الأول من القرن الـ 20 والحاجة إلى إعادة بنائها.

مقياس التخطيط الحضري

وقد جاءت في رسالة نيل شهادة الماجستير للأستاذ "عبد الحميد ديلمي" والتي تحمل عنوان "أزمة السكن في قسنطينة أن "انجلز" يوضح في كتابه مسألة السكن أن انتقال المجتمعات من مرحلة الاعتماد على الزراعة إل مرحلة التصنيع أدى إلى إفراز مشكلة إسكان حادة وحول هذا الموضوع يوافق "ماركس" فكرة "انجلز" في قوله أن الدولة تتطور ويصل نموها إلى مرحلة التصنيع تنمو معها المشاكل الاجتماعية ويكون أخطر المشاكل هو مشكل السكن والإسكان.

وقد نتج عن هذه الأزمة مشاكل خطيرة مثل الرسوب والطلاق والأمراض النفسية، كما ساعدت أيضا على ظهور أحياء قصديرية وفوضوية غير مخططة لا تتوفر على أدى ضروريات الحياة.

وقد عرفت الجزائر هذه الأزمة بحدة حيث عرفت مدنها الكبرى تضخم في السكان وضعف في توفير المساكن، حيث تبين حصول السكان سنة 1966م وكان 147 وحدة سكنية لكل ألف ساكن وفي عام 1977 كان 130 وحدة سكنية لكل ألف ساكن أي أن الوضعية السكنية كانت تسير نحو الأسوأ هذا مع العلم أن معدل أفراد الأسرة قد ب 8.5 فرد لكل وحدة سكنية، كما بين الإحصاء العام للسكان سنة 1988، أن لكل وحدة سكنية متوفرة في المدن يوجد منها 31.37 إلى 43 أسرة تقريبا زائدة بدون سكن، من سنة 1980م إلى يومنا هذا سبب التطور الذي عرفته المدن في المجال الصناعي وكذا الزيادة التي عرفها عامل الهجرة والنمو الديمغرافي.

4.6. الصعوبات المالية:

تقف هي أيضا عائقا أمام التخطيط حيث كلما تزداد المدينة حجما تصبح ميزانيتها غير متكافئة مع نواحي الصرف المتزايدة، وخاصة مع تكاثر المشاكل الحضرية فقد زادت وتضاعف تكاليف القضاء عليها وقد طرح "تشارلز يرمز" هذه المشكلة حيث وضح مدى تأثيرها في الحياة الحضرية حيث يقول: "إن العالم يشهد الآن ارتفاعا كبيرا بالنسبة لتكاليف السكن، فالدولة الفنية مثلا تجدد صورته في إيجاد مسكن للفقير

مقياس التخطيط الحضري

نظرا لما وصل إليه من تكاليف لأن الطلب عليه ازداد خاصة لما يشهده العالم من نمو ديمغرافي، فمثلا في المدينة سواء كان في حي "هارلم" في نيويورك أو في إفريقيا لا يستطيع أن يشتري سيارة بسهولة.

ومن هنا نجد أن التكاليف لها دخل كبير وفعال في إعاقة أي مشروع يقوم على التخطيط وهذا العائق لا يخلو منه أي مجتمع يطمح للنمو والتوسع الحضري.

ومن ثم فالصعوبات المالية تكون موجودة دائما، وهذا لا يوصل التخطيط إلى المستوى المخطط له أو الواجب إقامته حيث أن المدن دائما في حالة ديناميكية وهذا يتطلب تكاليف كبيرة من أجل مساندة هذا التطور والحركة.

كما أن هذا العجز أيضا إلى بروز مشاكل أخرى كظهور أحياء غير مخططة تتوفر على مساكن رديئة ومتواضعة وهذا إمكانيات الفرد وقدراته.

7. نظريات تخطيط المدن:

1.7. المدينة الخطية:

صاحب هذه النظرية المهندس سوريا مات (Soria mata) الذي برز بتلك الفكرة عام 1892 وتقوم على أساس تعمير جانبي الطريق الموصل بين مدينتين قديمتين لتكوين مدينة أخرى.

2.7. المدينة الحدائقية:

مقياس التخطيط الحضري

ظهر إينزرهاود البريطاني الجنسية عام 1898م، وتتلخص فكرته في تخطيط مدينة تتمتع بكفاءتها الذاتية، وهي ذات مسطح إجمالي قدره حوالي 6000 فدان، يشغل المنطقة العمرانية لمدينة مساحة 1000 فدان، ويسكن في المدينة 32 ألف نسمة، ويوجد في وسطها ميدان مركزية تتوسطه الحدائق وتتجمع حوله المباني.